

ولقد كان هذا الأثر واضحا في منطقتين رئيسيتين من الضفة الغربية هما : بردله والعوجا في غور الاردن .

١ - قامت سلطات الاحتلال في مطلع ايلول ١٩٨٢ باعطاء شركة ميكوروت الاسرائيلية للمياه (وهي شركة حكومية) صلاحية السيطرة على ٩ شبكات للمياه في الضفة من اصل ٢٥ شبكة يستخدمها المواطنون العرب، وركزت مصادر اسرائيلية (الجيروسالم بوست ١٠/٩/١٩٨٢) ان وزارة الدفاع تدرس الآن خطة يتم بموجبها تحويل جميع شبكات المياه في الضفة لاداة لادارة شركة ميكوروت الاسرائيلية .

اما المحطات التي وضعت تحت سيطرة شركة ميكوروت بما في ذلك شبكاتها التسع التي تتزود من هذه المحطات فهي :-

١ - محطة بطن ١ و ٢ التي تزود منطقتي بيت لحم والخليل بالمياه .

٢ - محطة السموع التي تزود الظاهرية ويطا والسموع .

٣ - محطة عرابه التي تزود مناطق عرابه وجنين ويعبد .

٤ - محطة الزاوية التي تزود قرية الزاوية وبعض المستوطنات الاسرائيلية في المنطقة .

خلاصة: المشاكل والحلول المقترحة

يعتبر الوضع السياسي القائم حاليا في الضفة الغربية من اهم اسباب عدم الاستقرار في المنطقة. وقد ادى هذا بدوره الى جعل الميل للاستثمار ضعيفا بالرغم من اساليب الترغيب والترهيب التي يتعرض لها سكان الضفة الغربية .

وقد ظل القطاع الزراعي خلال هذه الفترة عرضة للعديد من المشاكل وعلى رأسها :-

١ - الري : قامت سلطات الاحتلال بمنع المواطنين العرب من حفر الابار الارتوازية لاغراض الري ، وقننت الكميات المستغلة . فعلى سبيل المثال كان في الضفة الغربية ٣١٤ بئرا صالحة للضح سنة ١٩٦٧ ثم تناقص عددها الى ٣٠٠ بئرا سنة ١٩٧٧ منها ٨٨ بئرا في منطقة الاغوار . يضاف الى ذلك اهمال صيانة شبكات الري القديمة والاستيلاء على بعض مصادر المياه الجوفية .

٢ - عدم تطوير اوصيانة او تشغيل المرافق التسويقية وغيرها من المرافق الاخرى ذات العلاقة خاصة وحدات تصنيف المنتجات الزراعية وتغليفها وتعبئتها وتخزينها في البرادات بسبب المشاكل التي تواجه مزارعي الضفة الغربية واحتكار شركات التسويق الاسرائيلية لتصدير بعض الخضروات من الضفة الى الاسواق الاوروبية، وبهذه الطريقة كانت تلك المؤسسات تستولي على عائدات هذه الصادرات من العملة الاجنبية وتدفع للمنتجين والمصدرين من سكان الضفة قيمة بضائعهم بالليرات الاسرائيلية وباسعار تفرضها هذه الشركات .

٣ - نقص المتطلبات الاساسية من البنية التحتية من طرق وكهرباء ومياه وعجزها عن تلبية متطلبات المواطنين .

٤ - تفتتت الملكية الزراعية وصغر حجمها مما ادى الى زيادة كلفة الانتاج وقلة الاستثمار في الزراعة وتدني الدخل منها ، مما يشكل عقبة امام تطبيق وسائل صيانة وتحسين التربة .

٥ - عدم السماح باستغلال اراضي الغائبين من قبل المواطنين العرب او اقرباءهم .

بمجرد تعرض التربة لعوامل الانجراف والتعرية مما يؤدي الى فقد الارض لخصوبتها خاصة في المناطق الودية والاراضي المنحدرة .

بموجب تكاليف الانتاج بسبب ارتفاع اسعار المدخلات الزراعية مما يقلل من استعمالها في مختلف مراحل الانتاج .

بموجب الاستثمارات الرأسمالية في القطاع الزراعي بسبب صغر حجم المدخرات لدى المزارعين والمخاطرة التي تصاحب الاستثمار في مجال الزراعة وعدم توفر القروض الزراعية لشراء المدخلات الزراعية الضرورية ومصادر الاقراض المناسبة .

بموجب وجود نظام بنكي وطني وارتباط الضفة الغربية بالنظام البنكي الاسرائيلي بشكل عام والذي يفضله فوائده الى ٧٦٪ بالاضافة الى ان الاحتلال يعرقل كل قرض استثماري من بنوكه للمناطق النائية .

لذا نرى ان نخلص الى الاستنتاجات التالية :

١ - ان التخطيط الزراعي الذي يعطي الاولوية للبرامج ، يأتي عن طريق المسؤولين الاسرائيليين وهو الذي لا يراعي طموحات ورغبات مزارعي الضفة . بل ينبع من منطلقات السياسة العامة الاسرائيلية .

٢ - عدم توفير مراكز البحث العلمي في الزراعة بعد اغلاق معظم محطات الابحاث الزراعية التي كانت قائمة قبل الاحتلال .

٣ - ادى فتح اسواق العمل في اسرائيل امام الطبقة العاملة في الضفة الى ترك اثار سلبية على الزراعة العربية لانه اجتذب عددا كبيرا من العاملين في الزراعة ومن صغار المزارعين . ومن اسباب هذه الجاذبية ان مردود الزراعة تضاعف بنسبة عالية في ظروف الاحتلال، وهذا اضعف القاعدة القاعدية الذاتية واعاق فرص النمو فيها .

٤ - بين القاري مدى اهمية الضفة الشرقية كسوق تجاري لمنتجات الضفة الغربية ومدى الارتباط بها . كما يبين مدى اهمية الضفة الغربية كسوق استهلاكي للمنتجات الاسرائيلية .

٥ - وبشكل عام فان الازدهار الذي تسوقه الاحصاءات الاسرائيلية حول تزايد معدلات النمو في الضفة وارتفاع المعيشة الذي تدعيه هو مجرد ازدهار وتقدم مصطنع ومؤقت، ولا يعتمد على التنمية الحقيقية بل يعتمد على المدخولات المتحققة من العملة العربية في اسرائيل، إضافة الى المدخلات المتحققة من العملة العربية في اسرائيل والمدخلات المرتبطة بحركة التجارة لصالح اسرائيل، والى التحاويل القادمة من العاملين من اهالي الضفة في البلدان المجاورة . صحيح انه تم في بعض مجالات الزراعة المحلية الوصول الى مستوى زراعي افضل في ظل الرأسمالية ولكنها في المقابل تقلصت افقا . وحتى التوسع الرأسمالي لم يكن اكثر من مساحات صغيرة بشكل فردي .